

دفتر الشروط المالية والحقوقية

لتوريد القطع التبديلية للآليات الثقيلة العاملة ضمن نطاق ورشتي اللاذقية وحمص التابعتين

لمديرية مشاريع استصلاح الأراضي وتطوير التشجير المشمر

تقديم العروض: تقدم العروض إلى الديوان العام في مبنى الوزارة بالحجاز ضمن ثلاثة مغلفات توضع ضمن مغلف رابع يكتب عليه اسم العارض وعنوانه بالتفصيل ورقم الهاتف وموضوع طلب العروض.

المغلف الأول: ويحتوي على الوثائق التالية:

- ١- طلب اشتراك بعروض الأسعار يلصق عليه طابع مالي بقيمة /١٥٠٠/ ل.س ألف وخمسمائة ليرة سورية.
- ٢- تصريح من العارض يتضمن أنه اطلع على دفتر الشروط العامة والخاصة بالتوريدات المطلوبة وأنه يقبل بجميع ما ورد في هذه الوثائق من شروط وأحكام.
- ٣- صورة مصدقة عن السجل التجاري.
- ٤- صورة عن وثيقة تسجيله في غرفة التجارة أو الصناعة أو الزراعة في الجمهورية العربية السورية.
- ٥- صورة مصدقة عن سجله العدلي تثبت أنه ليس محكوماً بجناية أو جرم شائن.
- ٦- تصريح من العارض يتضمن بأنه ليس من العاملين لدى إحدى الجهات العامة وليس عضواً في المكاتب التنفيذية للإدارة المحلية ضمن محافظته تحديداً وأنه غير محروم من الدخول في المناقصات التي تجريها إحدى الجهات العامة أو محجوزاً على أمواله حجزاً احتياطياً لصالح الجهات العامة أو حجزاً تنفيذياً وأنه لا يتعامل مع إسرائيل.
- ٧- تصريح يتضمن موطنه المختار في سورية موضحاً فيه المنطقة والشارع والحي ورقم البناء والطابق.
- ٨- التأمينات المؤقتة المطلوبة بموجب شيك موثق أو إيصال إيداع بالخزينة المركزية أو كفالة مصرفية على أن تصل الوزارة ضمن فترة تقديم العروض وأن تكون صلاحيتها مساوية لمدة ارتباط العارض بعرضه.
- ٩- صورة الهوية الشخصية ووثيقة اشتراك بنشرة الإعلانات الرسمية.

المغلف الثاني:

ويحتوي على العرض الفني ويجب أن يتضمن وصفاً كاملاً للقطع المعروضة إضافة إلى الكتاوكات والنشرات الفنية المطلوبة ضمن دفتر الشروط الفنية ولا يجوز أن يتضمن أي أسعار أو تحفظات أو شروط حقوقية أو مالية ولا يعتد بأي منها في حال ورودها.

المغلف الثالث:

ويحتوي على العرض المالي ويجب أن يتضمن الأسعار النهائية الإفرادية والقيمة الإجمالية للقطع المعروضة على أساس التوريد في مستودعات المديرية بمحافظتي حمص واللاذقية وتكتب الأسعار الإفرادية والقيمة الإجمالية بشكل واضح دون أي شطب أو حك أو تحفظ أو شروط حقوقية أو فنية ولا يعتد بأي منها في حال ورودها.

ويكتب على كل مغلف اسم العارض وعنوانه ورقم الهاتف وخلاصة محتويات المغلف.

صلاحية العرض: يرتبط العارض بعرضه لمدة /٦٠/ يوماً من التاريخ النهائي المحدد لتقديم العروض.

مدة التسليم: /١٢٠/ مائة وعشرون يوماً تقويمياً اعتباراً من تاريخ أمر المباشرة.

التأمينات المؤقتة: تحدد التأمينات المؤقتة حسب الجداول التالية:

التأمينات النهائية: تحدد التأمينات النهائية بنسبة ١٠% من قيمة العقد ويجب على المتعهد المرشح تقديمها خلال مدة ٧/ أيام من تاريخ تبليغه خطياً بإحالة التعهد عليه وقبل توقيع العقد وفي حال عدم حضوره أو امتناعه عن توقيع العقد تصادر التأمينات المقدمة ويحق للوزارة مطالبته بتعويض عن العطل والضرر عند الاقتضاء.

وتقدم التأمينات النهائية بإحدى الطرق التالية:

- أ- بموجب كفالة مصرفية صادرة عن أحد فروع المصارف المعتمدة من الدولة.
 - ب- بموجب شيك موثق من المصرف المسحوب عليه ويكتب لأمر الوزارة.
 - ج- نقداً إلى صندوق الخزينة المركزية لقاء إيصال رسمي.
- وتعاد التأمينات النهائية بعد انتهاء مدة الضمان وصدور محضر الاستلام النهائي.

الضمان:

- ١- يضمن المتعهد جميع الأعمال والمواد المتعاقد عليها من كل عطل أو ضرر أو خلل في يظهر بما في ذلك رداءة الصنع والتصميم وذلك لمدة سنة كاملة من تاريخ الاستلام المؤقت ويكون ملزماً خلال هذه الفترة بتبديل أية قطعة أو مادة يثبت عطلها أو سوء صنعها ولا يسأل عن العطل الذي تسببه الإدارة.
- ٢- تخضع المواد والأعمال والآلات أو القطع المبدلة إلى فترة ضمان جديدة مساوية لفترة الضمان الأصلية.
- ٣- إذا ظهر بعد انتهاء فترة الضمان المشار إليها عيب متعمد إخفاؤه يبقى الضمان سارياً لمدة سنة اعتباراً من تاريخ ظهور العيب أو العلم به.

- يبقى المتعهد المرشح مرتبطاً بعرضه لمدة ٦٠/ يوماً من اليوم التالي لتبليغه خطياً إحالة طلب العروض عليه بعد ذلك يحق له خلال سبعة أيام تلي انتهاء المدة المذكورة أن يتخلى عن عرضه بكتاب خطي مسجل في ديوان الوزارة والا يتجدد حكماً ارتباطه بعرضه مدة أخرى تسري بدءاً من اليوم الذي يلي تاريخ انتهاء المهلة المعطاة للمتعهد المرشح وهكذا في كل مرة على ألا تتجاوز مدة ارتباط المتعهد المرشح بعرضه مدة ستة أشهر.
- في حال وجود اختلاف بين الأسعار الفردية والأسعار الإجمالية يؤخذ بالأسعار الفردية وفي حال وجود اختلاف بين الأسعار الرقمية والأسعار المكتوبة يؤخذ بالأسعار المكتوبة.
- تعتبر الأسعار المقدمة من العارض أسعار نهائية ولا تقبل الإدارة أي تنزيل في الأسعار.
- يتحمل المتعهد الذي يرسو عليه طلب العروض جميع النفقات والرسوم بما فيها رسم طابع العقد على نسختي العقد وأجور الإعلان.
- تتم المقارنة بين العروض على أساس السعر الاقتصادي بعد الأخذ بعين الاعتبار درجة الجودة للمواد المعروضة وفق المعادلة التالية:

$$\text{السعر الاقتصادي} = \frac{\text{القيمة الإجمالية للبند}}{\text{العلامة الفنية للبند}} \times 100$$

- يرفض العرض في حال تنظيمه بصورة مخالفة لهذه الشروط وفي حال تقديمه بعد الموعد المحدد لتقديم العروض.
- يتم الدفع بموجب أمر صرف بعد استلام مواد العقد وصدور محضر الاستلام المؤقت المصدق المنظم من قبل المديرية المختصة مع مذكرة استلام مستودعية.
- إذا تأخر المتعهد بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه عن المدد والمواعيد المحددة فنفرض عليه غرامة تأخير يومية قدرها ٠.٠٠١ واحد بالألف من القيمة الإجمالية للتعهد عن كل يوم تأخير على أن لا يتجاوز مجموع هذه الغرامات نسبة ٢٠% عشرين بالمائة من القيمة الإجمالية للتعهد ولو لم يلحق بالإدارة أي ضرر.

ويحق للوزارة أن تحسب غرامات التأخير اليومية على أساس الجزء المتأخر في استلامه إذا تحقق الشرطان المتلازمان التاليان:

- ١- أن يتم استلام المواد الأخرى ضمن المواعيد المحددة.
 - ٢- أن يكون الجزء المتأخر في استلامه مستقلاً في الاستعمال العادي عن باقي المواد الأخرى المسلمة.
- يحق للإدارة إضافة بعض كميات الأعمال المتعاقد عليها أو إنقاصها خلال مدة تنفيذ العقد بنسبة لا تتجاوز (٣٠%) من القيمة الإجمالية لكل بند أو مادة من التعهد على حده وذلك بنفس الشروط والأسعار الواردة في العقد دون حاجة إلى تنظيم عقد جديد على ألا تتجاوز الزيادة أو النقص نسبة ٢٥% من القيمة الإجمالية للعقد ولا يحق للمتعهد المطالبة بأي تعويض لقاء ذلك.
 - يحق للعارض التقدم لتوريد بنود بنسبة لا تقل عن ٥٠% من بنود الأطرزة المطلوبة بالجداول من ١/ حتى ٩/ ولا يجوز تجزئة البند الواحد أما القطع المطلوبة بالجداول ١٠/ و ١١/ فيجب على العارض التقدم للبنود بالكامل ولا يجوز تجزئتها.
 - يخضع طلب العروض لنظام عقود الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٤ ودفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم رقم ٤٥٠/ لعام ٢٠٠٤ في كل ما لم يرد عليه نص في هذه الشروط.

عضو	عضو	رئيس اللجنة	عضو
إنعام اليوسف	فاتن درويش	إسماعيل الزامل	أميمة حسون

شاهد

مدير العقود

محمد الحريري

مصدق

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

المهندس أحمد فاتح القادري